http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1916) السنة الثامنة - الأحد (26) أيلول 2010

كتابة على الحيطان

خسـارة الربـع الأول

عامر القيسي

انتهى الربع الأول من الفصل التشريعي الأول من دون أن يقول السادة النواب كلمة واحدة تحت قبة البرلمان، سوى اليمين الدستورية، بشأن الأزمة المستحوذة على المشهد السياسي الحالي، وهي أزمة تشكيل الحكومة، لكنهم، والشهادة لله، تكلموا وقالوا كل ما عندهم أمام الفضائيات وامام الكاميرات بوجوه باشة مرّة، ومتجهمة مرّة أخرى، ولونوا تصريحاتهم للصحف بمختلف الألوان، أغرتهم الجلسة المفتوحة، فغادروا قبة البرلمان على أمل أن "تتحلحل" المشكلة المستعصية بين أطراف العملية السياسية ليعودوا بعدها للاجتماع تحت قبة مجلس النواب باعتبارهم ممثلين عن الشعب العراقي.

وليس أمامنا، نحن الجمهور البسيط، في هذه الحالة إلا أن نشكر السادة الذين انتخبناهم على حياديتهم، فهم، يحرسهم الله من كل مكروه، يمشون "الحيط الحيط" كما يقول المصريون ولا يزجون أنفسهم في مشاكل الآخرين ويعقدون الحلول، يقول احدهم جئنا لتشريع قوانين وليس لتشكيل حكومة!! ويقول آخر القضية اكبر من حواراتنا!! الاثنان على "حق" حتى ولو قالا بان مجلسهم الموقر لا علاقة له حتى بمشاكل جاري العزيز أبو محمد وهو يحاول ان يتفادى بين فترة وأخرى غارات صاحب الدار الذي يسكن فيه من اجل عشرين ألف دينار زيادة بين شهر وشهر، فهذه مشكلات صغيرة لا يتصدى لها السادة النواب الذين وضعنا مستقبلنا ورقابنا بين أيديهم. لا نريد ان نقلل من شأنهم، العياذ بالله، إنما نتحدث نحن من منطلق القلب "المرود" على الأحوال التي نحن فيها صراحة، نواب بشخصيات وشهادات "وكرفتات" لا حضور لهم داخل كتلهم ولا يستطيعون أن يكوّنوا لوبيات ضغط على قيادات الكتل، وهي مهمة تبنتها منظمات المجتمع المدني في الشارع، فيما تبناها بعض النواب في الفضائيات!! في مرحلة سابقة شاهدنا اكثر من نائب امتنع عن الالتزام بقرارات كتلهم السياسية لأنها كانت، حسب قناعاتهم، تتعارض مع المصلحة الوطنية.

في الوقت الذي يشهد العراق مزيدا من التكالب على تجربته الديمقراطية من الخارج والداخل وتتصاعد فيه أعمال العنف بأشكال مختلفة ومبتكرة، يتوجب على نواب الشعب أن يرتقوا إلى مستوى المسؤولية في الضغط على كتلهم السياسية وليس الانجرار وراء استرخائهم في حسم قضية مرشح رئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة والعمل وفق آليات الدستور التي خرقت بعض بنوده في الاستحقاقات الزمانية، عليهم، دون أن نعلّمهم، أن يدركوا انهم امل العراقيين في تغيير الواقع وتجاوز الاخطاء وبناء تجربة جديدة، عليهم ان لا ينجروا وراء الاهداف الشخصية لقادة الكتل، إذا كانت تعيق تطور العملية السياسية، والمغانم المرحلية ومغرياتها وبريقها. فاذا لم تكن برامج كتلهم الوطنية تدعوهم للتحرك فان اليمين الذي أدوه يجبرهم على ذلك وفق منطلقاتهم الفكرية وقناعاتهم.

نعيدها للمرّة المليون نواب الشعب هم أمله في التغيير.

يقول مثل يوناني شعبي:

إذا فقدت المتعة كسبت الصحة وإذا فقدت المرأة كسبت الحرية وإذا فقدت الأمل فقدت كل شيء!

قائد شرطة الأنبار يشيد بالتنسيق مع بغداد

الكرخي لـ المدى: القاعدة لن تعود إلى الأنبار و"حماس" العراق فككت بالكامل

□ بغداد / هشام الركابي

قال قائد شرطة الانبار اللواء الركن بهاء الكرخي ان تنظيم القاعدة انتهى بالكامل ولا يمكن ان يعود مجددا الى الانبار.

واضاف في تصريح خص به "المدى" ان قيادة شرطة الانبار تعمل وبشكل متواصل لتطهير كافة المناطق من فلول القاعدة، مشيرا الى ان الاجهزة الامنية لديها تنسيق عال مع الحكومة المحلية وقيادة شرطة الانبار من خلال عقدها اجتماعات دورية مع الحكومة المحلية وشيوخ عشائر الانبار لتداول المعلومات المتوفرة وملاحقة المطلوبين، وتابع من خلال تلك الاجتماعات تمكنا من اعتقال عدد كبير من المطلوبين وكان تعاون شيوخ العشائر كبيراً جدا في هذا المجال.

وبشأن التنظيمات المتشددة الاخرى مثل تنظيم حماس العراق وغيره اوضح الكرخي انه لا يوجد اي تنظيم اهرابي حاليا في الانبار وبالنسبة لما يسمى بتنظيم حماس العراق تم تفكيكه بالكامل وتم اعتقال ١٢ من قياداته البارزة والان هم معتقلون لدى جهاز مكافحة الارهاب في بغداد لغرض التحقيق معهم.

وبين الكرخي ان اغلب التنظيمات المسلحة جرى اعتقالها اوعادت الى من حيث اتت لان جميع اهالي الانبار يرفضون بقاءهم بسبب ما إرتكبوه من جرائم بحق المدنيين الابرياء.

وكان نائب رئيس مجلس الأنبار سعدون عبيد الشعلان قال في تصريحات صحفية إن عودة القاعدة والتنظيمات المتشددة إلى المحافظة لتسيطر على مدن معينة وتنفيذ عمليات مسلحة كما في السابق هو ضرب من الخيال. عازياً السبب إلى إجماع الأهالي على محاربتها فكرياً ومعنوياً ومادياً، فضلاً عن التطور الملحوظ لقدرات الشرطة ووحدات الجيش من الناحية الإستخبارية والعمليات الإستباقية التي نفذتها.

يذكر أن محافظة الأنبار شهدت في فترات سابقة موجة من أعمال العنف، على الرغم من قيام القوات الأمنية بهجمات ضد المواقع التي يعتقد أنها تضم مسلحين يقفون وراء التفجيرات ومحاولات الاغتيال، وتمكنها من قتل واعتقال عدد منهم.

ويرى اهالي الرمادي ان التفجيرات التي بدأت تحصل في الفلوجة او الرمادي في الفترة الأخيرة ليست مصادفة، وقالوا ان البعض استغل انشغال المسؤولين في الانبار بالتقاتل على المناصب والمكاسب ليعيد نشاطه.

فيما يرى المسؤولون الامنيون ان التفجيرات التي حصلت في الانبار وكذلك الاجهزة الامنية من الجيش والشرطة ما دفع بالمواطن الانباري بالقلق من عودة الأعمال المسلحة الى الانبار مجددا

ونوه الشعلان بالدور الذي لعبه الأهالي والتعاون مع قوات الأمن لتسجيل إنجازات كبيرة، حيث ما لبثت عناصر القاعدة أن دخلت أو تمركزت في أحد المنازل أو المدن حتى تقوم الأجهزة الأمنية باستهدافها مباشرة"، معتبراً أن "هجمات القاعدة في المحافظة لا تتجاوز كونها فردية مثل أية مدينة في العراق.

وأضاف أن الأنبار في طريقها إلى احتلال الصدارة في نسبة استقرار الأوضاع الأمنية"، مبيناً أنه "تم اعتقال العديد من قيادات القاعدة خلال الفترة الماضية ومصادرة كميات كبيرة من المتفجرات والأسلحة في مخابئ إستراتيجية تابعة لها.

يذكر أن شرطة الأنبار اعتقلت ثلاثة قياديين في تنظيم القاعدة بينهم قيادي بارز يدعى فؤاد مخلف في عملية استباقية في منطقة الصوفية، فيما أكد في ٢٧ آب الماضي إلقاء القبض على القائد العسكري لتنظيم القاعدة ومساعده وسط قضاء الفلوجة، كما ذكر في ١٩ من الشهر نفسه أنه تم اعتقال ٢٢ عنصراً في القاعدة خلال أسبوعين بمدينتي الفلوجة والرمادي بتهمة التورط باغتيال رجال دين في المحافظة.

من جهته، أكد قائد شرطة الفلوجة العميد محمود العيساوي عدم وقوع اشتباكات في المدينة كاشفا عن تعزيز القوات الأمنية في المدينة بفوج من الجيش العراقي.

ونفى العيساوي اندلاع اشتباكات بين مسلحين وعناصر من الشرطة في المدينة، واصفا في تصريح صحفي الوضع الأمني بالمستقر.

وكانت وسائل الإعلام قد نشرت تقارير تفيد بوقوع اشتباكات الاسبوع الماضي بعد هجوم نفذه مسلحون على موكب تشييع أحد الجنود الذين قتلوا في تفجير وسط الفلوجة.

وعلى صعيد، متصل أكد العيساوي أن عمليات الأنبار قررت زيادة عديد القوات الأمنية في الفلوجة، مشيرا إلى أن فوجا إضافيا من الجيش العراقي سيتم تكليفه بمهام حراسة السور الأمني حول المدينة، فضلا عن واجبات داخلية أخرى.

من جانب، أعلن مستشار محافظ الأنبار محمد فتحي اعتقال أربعة قياديين من تنظيم القاعدة قال إنهم مسؤولون عن تجنيد الانتحاريين.

وعثرت شرطة الأنبار على كدس للعتاد يحتوي على أحزمة ناسفة ومواد شديدة الانفجار، في وقت أبطلت فيه مفعول دراجتين مفخختين كانتا مجهزتين للاستخدام.

ونفذت الشرطة في وقت سابق عملية دهم وتفتيش في مناطق متفرقة من مدينة الرمادي أسفرت عن اعتقال أربعة من المطلوبين. وقال مدير شرطة الأنبار اللواء الركن بهاء القيسي إن هناك مذكرات اعتقال صدرت بحق المطلوبين وفق المادة الرابعة من قانون الإرهاب.

وكانت شرطة الحدود قد بدأت بتشغيل منظومة المراقبة الالكترونية على طول الشريط الحدودي لمنع المتسللين من دخول الأراضي العراقية من دول الجوار.

مظاهر الانتقال يجب أن تكتمل في ١٥ شهرا فقط

الاتفاقية تدخل مراحل الحسم: الخارجية الأميركية تستعد لتركة ما بعد الانسحاب

□ عن: واشنطن بوست

في الوقت الذي يحاول فيه صناع السياسة في واشنطن وضع الحرب في العراق وراء ظهورهم فان المهمة الامريكية في بغداد تغدو اكثر تعقيدا بينما يبدا المسؤولون الامريكان احد اكثر عمليات نقل السلطة تعقيدا في التاريخ الامريكي.

فهناك الكثير من مظاهر ذلك الانتقال يجب ان تكتمل خلال ١٥ شهرا فقط حينها يجب على القوات الامريكية المتبقية مغادرة العراق وهي العملية التي لم تقرر بعد ولم تحدد لحد الآن كما يعترف بذلك دبلوماسيون وعسكريون في بغداد.

فمنذ انطلاق مهمة الفجر الجديد وهي المهمة العسكرية التي ابتدأت في الاول من ايلول الماضي دخلت الولايات المتحدة منطقة رمادية محيرة بالنسبة للعراقيين والامريكان حول الدور الامريكي الجديد في العراق. ومع وجود ٥٠ الف جندي امريكي فقط في البلاد فان المهمة العسكرية تعتبر منتهية لكن مازالت الطائرات الامريكية من طراز أف ١٦ تسقط القنابل والجنود مشتركون في المهمة الاستشارية الى جانب القوات العراقية في مهمة مكافحة الارهاب اما على الجانب المدني فالمسؤولون الامريكان يتطلعون الى ان تتولى الحكومة العراقية زمام القيادة لكن الخلافات مازالت تترك البرلمان العراقي بحالة من عدم الفعالية منذ الانتخابات التي جرت في شهر آذار الماضي.

المسؤولون الامريكيون يقولون انه من الصعب الحصول على اجوبة واضحة من نظرائهم العراقيين بما فيها السؤال عن كمية المال الموجودة والعائدة للحكومة العراقية في البنوك حيث ان هذا هو السؤال الرئيسي بالنسبة للكونغرس وهو يدرس طلبات التمويل الجديدة للعراق.

يعترف الجنرال جيفري بيوناكان الناطق الرسمي باسم القوات الامريكية في العراق قائلا "يجب ان نعمل لضمان ان الجميع يفهم ما يجري هنا"، مضيفا "ان التغيير من العمليات القتالية على عمليات الاستقرار ليس لها صدى مع جميع العائدين الى الولايات المتحدة او الذين بقوا هنا في العراق فالنصح والتدريب والمساعدة ليست مفهومة بشكل جيد حتى ان الرؤية البعيدة المدى ما بعد عملية الفجر الجديد مازالت مشوشة".

مازالت هناك بعض الاسئلة تتعلق فيما اذا كانت خطة الانتقال ستتأخر بمرور الوقت عن الاكتمال في موعدها المحدد. ففي شهادة ادلى بها يوم الخميس الماضي ستيوارت دبليو بوين المفتش العام المختص باعادة الاعمار في العراق رفع درجة المخاوف من استعداد وزارة الخارجية الامريكية للسيطرة على المشاريع من الجيش.

فالمشاريع التي سترثها وزارة الخارجية من الوكالات الاخرى وهي تغادر هي اكبر بعدة مرات من تلك التي كانوا عادة ما يديرونها وطبقا لشهادة بوين "فانها ستاخذ وقتا وتربية تنظيمية لأحترام الحاجة للتخطيط وتطوير القوى العاملة بمهارات مناسبة والولايات المتحدة بحاجة لمعالجة هذه القضية فورا".

ان هذه المخاوف هي صدى لما يردده بعض ضباط الجيش هنا في العراق وقال ضابط عسكري امريكي اشترك في تجهيز قوات الجيش العراقي قد قال "اذا باشرت الان فانت عادة خلف الخط البياني وهم" اي وزارة الخارجية "لم يبدأوا لحد الان واعتقد انهم سوف لن يكونوا جاهزين لبعض الوقت"، وهم لا يعرفون اي نوع من المقاولين سيتم استخدامه وهناك الاف الاشياء عليهم ان يعرفوها حتى ان الوقت المتبقي لأنهاء هذه المهمة سوف لن يكون كافيا للعمل بشكل صحيح.

وقال ضابط آخر انه من غير الكافي القيام ببساطة بتسليم المفاتيح الى دبلوماسيي وزارة الخارجية لكن السفير الامريكي في العراق السيد جيمس جيفري قال "ان هناك الكثير من الوقت لتنظيم كل ذلك فاذا استمر البرنامج بالتقدم فسوف نجد طريقة لضمان استمرارية ذلك التقدم".

السؤال الرئيسي هو من سيقوم بحماية اولئك الدبلوماسيين حينما سيتجولون في البلاد بعد انسحاب الجيش الامريكي من السفارة في بغداد وكذلك القنصليات المزمع وضعها في البصرة واربيل ومكاتب فرعية في الموصل وكركوك؟.

حتى اليوم ومع وجود ٥٠ الف جندي وعشرات المقاولين المتخصصين بالحماية الامنية الذين مازلوا في العراق مازال الدبلوماسيون الامريكان لايتركون ابدا المركبات المحصنة في قوافلهم اثناء جولاتهم بسبب المخاوف الامنية وعملية الانسحاب التام للجيش ستجعل من سفراتهم امرا نادرا جدا اذا لم يتحسن الوضع الامني وربما ستستبدل الحماية التي يوفرها الجيش بالشركات الامنية الخاصة مما سيزيد النفقات بشكل كبير.

وقال السفير جيفري "عند انسحاب الجيش الامريكي فان السفارة الامريكية ستحتاج الى بضعة مليارات من الدولارات سنويا لتنفيذ مهامها المعينة وهذا المستوى من التمويل ربما سيواجه مقاومة الكونغرس، حيث سيرفض المشرعون طلب الادارة مبلغ ٢ مليار دولار المطلوبة لتجهيز القوات العراقية خلال العام المقبل.

بعض المعنيين بعملية الانتقال قاموا بتأسيس مكتب التعاون الامني في العراق الذي سيشرف في النهاية على من سيقوم بمهمة النصح في النهاية وتجهيز الجيش العراقي، وهذا ما سيتضمن القوات الامريكية التي ستنشر تقنيا تحت رعاية السفارة وقال مسؤولون امريكان ان السفارة سوف تسيطر على مسؤولية تدريب الشرطة العراقية التي يتم تنفيذها الان من قبل متعاقدين تحت اشراف الجيش الامريكي.

حينما سأل بعض العراقيين السفير جيفري عند زيارته للموصل فيما اذا كانت الولايات المتحدة يمكن ان تبني جسرا جديدا رفض السفير قائلا "لقد سمعنا الكثير عن المال الذي صرف في العراق" فرد عليه الشيخ سالم عرب من قرية قرب تلعفر قائلا "لكن قواتكم ستترك البلاد وليس فيها كهرباء كافية؟" جيفري حاول طمأنة الزعماء المحليين "بان الولايات المتحدة ستعمل كل ما بوسعها للحفاظ على حضور قوي في العراق بعد عام ٢٠١١.

■ ترجمة: عمار كاظم محمد

صحوات ديالى: الحرب ضد القاعدة كلفتنا ٥٠٠ شهيد منذ ٢٠٠٧

□ متابعة / المدى

اكدت صحوات ديالى انها قدمت اكثر من ٥٠٠ شهيد في حربها ضد تنظيم القاعدة منذ عام ٢٠٠٧ والاستهداف المتواصل لعناصرها بالعبوات الناسفة والهجمات المسلحة في مناطق واسعة من المحافظة.

وقال قياديون في الصحوات ان ١٠٠ عنصر فقط من الشهداء مسجلون فقط ضمن قوائم رواتب الصحوات والاخرين لم يتم اضافتهم بسبب استشهادهم قبل تشكيل الصحوات.

وقال رئيس مجالس الصحوات في ديالى حسام المجمعي لوكالة العراق بيتنا ان عناصر الصحوات قاتلوا القاعدة بدافع الخلاص من التسلط والظلم قبل اعلان تشكيل الصحوات وما زالوا يواجهون اشرس الهجمات الارهابية بالعبوات اللاصقة والاساليب التي تتبعها القاعدة انتقاما من هزيمتها وانهيارها في المحافظة على يد الصحوات.

واشار المجمعي الى ان العبوات اللاصقة اصبحت سلاحا واسعا للاغتيالات ضد ابناء ديالى والصحوات، وتقسم الاسلحة الى قسمين محلية ومستوردة والمحلية اخطر من المستوردة حيث تستخدم مادتا التيزاب والسماد الكيماوي (اليوريا) في تصنيعها مطالبا الاجهزة الامنية بمراقبة العناصر المطلق سراحها حيث عاودت نشاطها في تصنيع العبوات اللاصقة فضلا عن المعلومات الاستخباراتية واعترافات المطلوبين التي تقود الى القبض على مصنعي العبوات.

واكد رئيس مجالس الصحوات امتلاك تشكيلاته معلومات دقيقة عن الاشخاص العاملين في تصنيع العبوات الذين اطلق سراحهم من السجون مؤخرا ويتواجدون في مركز بعقوبة بشكل كثيف لافتا الى ان الاجهزة الامنية لا تستطيع منع مرور مواد اليوريا والتيزاب من نقاط التفتيش ولكن عليها متابعة مصادرها واصحابها المتواجدين في مركز بعقوبة.

يذكر ان ديالى شهدت عمليات اغتيالات واسعة بالعبوات اللاصقة استهدفت عناصر امنية وصحوات ومقاولين ومسؤولين وموظفين حكوميين بعد أن عجزت التنظيمات المسلحة عن القيام بعمليات مسلحة مباشرة وانهيار قدرتها القتالية التي اصبحت لا تتجاوز الـ ٥٪ في مناطق واسعة من المحافظة.

على صعيد اخر، طالب مجلس الصحوات في محافظة ديالى السلطات القضائية المحلية بالإسراع بتنفيذ أحكام الإعدام بحق أمراء القاعدة المعتقلين لدى الأجهزة الأمنية، لردع من تسول له نفسه قتل الأبرياء، فيما أكد مواطنون أن مسلحي القاعدة يعيشون بدلال في سجون الأجهزة الأمنية مطالبين بإنزال حكم الاعدام بحق الجناة والقتلة.

وقال المجمعي إن "الأجهزة الأمنية على اختلاف عناوينها اعتقلت الكثير من قيادات وعناصر التنظيمات المسلحة المرتبطة بالقاعدة أو حلفائها خلال الأشهر الماضية اغلبهم تورطوا بجرائم بشعة بحق الأبرياء وهناك الكثير من الأدلة والبراهين التي وصفها بالدامغة توثق جرائمهم بحق ضحاياهم".

ودعا المجمعي السلطات القضائية المحلية إلى "اتخاذ قرارات حازمة بحق أمراء وعناصر القاعدة وبقية التنظيمات المسلحة الأخرى ممن أثبتت التحقيقات إجرامهم بحق الأبرياء، والإسراع بتنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحقهم لما لهذا الأمر من أهمية كبيرة على مجمل الأوضاع الأمنية".

وتابع بقوله إن "بقاءهم في السجون سيشكل تهديدا خطيرا لأن بعضهم مازال يمارس توجيه المجاميع المسلحة في الخارج، حتى وإن كانوا وراء القضبان"، بحسب تعبيره.

من جهته، أكد الناطق الإعلامي باسم شرطة ديالى الرائد غالب عطية أن "الإسراع بتنفيذ أحكام الإعدام بحق قيادات الجماعات المسلحة التي ساهمت بقتل الأبرياء أمر ايجابي سرعان ما سينعكس تأثيره على الأوضاع الأمنية"، مبينا أنها "وسيلة رادعة لمن تسول له نفسه قتل الأبرياء كما أنها تبدد مخاوف ذوي الضحايا من أن يتمكن الجاني من الإفلات بجريمته من دون إنزال القصاص العادل به".

وأضاف عطية أن "السلطات القضائية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن إصدار القرارات بحق المذنبين وتحديد مواعيد تنفيذ أحكام الإعدام بحق من صدرت بحقه"، حسب قوله.

من جانبه، ذكر الموظف المتقاعد محسن وحيد أن "ابنه قتل على يد قيادي في تنظيم القاعدة عام ٢٠٠٦ جنوب بعقوبة، وتمكنت الأجهزة الأمنية من اعتقال القاتل قبل عام ونصف تقريبا"، وتابع قائلا إن "ابني يمثل الضحية رقم ١٥ لذلك القاتل المتطرف الذي ما زال يعيش "الدلال" داخل سجون الأجهزة الأمنية في بعقوبة"، حسب تعبيره.

وتساءل وحيد "كيف يعقل أن يبقى قاتل سفك دماء العشرات من الأبرياء على قيد الحياة كل هذه الفترة ولماذا لا يجري إعدامه؟"، محملا القضاء العراقي والأجهزة الأمنية "مسؤولية بقاء هؤلاء القتلة على قيد الحياة"، وفقا لقوله.

فيما دعت السيدة أم خليل التي قتل ابنها على يد احد عناصر القاعدة عام ٢٠٠٧ في أطراف مدينة بعقوبة، وجرى اعتقال قاتله قبل نحو عام تقريبا واعترف بجريمته أمام القضاء العراقي إلى أن "يجري إنزال القصاص بالقاتل وحكمه بالاعدام لأنها الطريقة الوحيدة التي تشفي غليلها ممن زرع الألم والحزن بقلبها مثل غيرها من الأمهات الثكالى".

أما المدرس عيسى برهان الذي قتل شقيقه وزوجته على يد أحد مسلحي القاعدة عام ٢٠٠٧ وجرى اعتقال القاتل قبل أشهر عدة، فيرى أن "تنفيذ حكم الإعدام سيردع القتلة من مسلحي القاعدة ويجعلهم يفكرون ألف مرة قبل أن يسفكوا دماء الأبرياء".

وكانت قيادة شرطة محافظة ديالى أعلنت قبل منتصف العام الجاري أن القضاء المحلي أصدر أكثر من ١٢٠ قرارا قضائيا بحق متهمين بجرائم إرهابية وجنائية بينها ثمانية قرارات بالإعدام بحق قيادات بارزة في تنظيمات القاعدة.